آليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق
للمدة (1990 – 2013)

م. م منتهى زهير محسن
جامعة ديالى - كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو ، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعد من القضايا المهمة التي يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي، إذ أن ذلك يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ترتكز هذه آليات على ثلاثة محاور رئيسية وهي: إعادة هيكلة القطاع الخاص وإعادة تأهيل القطاع الخاص إضافة إلى متطلبات وشروط التوجه نحو القطاع الخاص في العراق ، ولتحقيق هدف البحث في ضوء الفرضية ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول استعراض مفاهيمي للقطاع الخاص ، بينما جاء المبحث الثاني لتسليط الضوء على آليات التوجه نحو القطاع الخاص ، والمبحث الثالث تحليل وقياس فاعلية تنشيط القطاع الخاص أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث إن الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الأساس اللذان يشكلان بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي وأهم التوصيات هي دعوة الدولة لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع قاعدة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته من أجل المنافسة الخارجية.

Abstract

The private sector plays a key and main role in the economic development process through its effectiveness in stimulating the economic life of contribution and then in raising growth rates, and on this basis the development of the status and performance of the private sector it is one of the important issues that must underpin economic policies, including reflect positively impact on economic activity , as it calls for the need for a strategy optimal for the development of the private sector reflects a correct understanding and a clear vision of the mechanisms and ways of activating the role of the private sector in economic activity, where these mechanisms are based on three main themes put: the restructuring of the private sector and the rehabilitation of the private sector in addition to the requirements and conditions of the trend towards private sector in Iraq , and to achieve the goal of research in the light of the hypothesis, Research is divided into three sections : the first section review of the conceptual to the private sector , while the

second section came to shed light on the orientation mechanisms towards the private sector , and the third section Analyze and measure the effectiveness of the revitalization of the private sector he most important conclusions of the research that the political and economic of the foundation factors stability which form a favorable environment to encourage domestic investment and the most important recommendations is a call for the state to encourage and stimulate the private sector to play a bigger role in economic and social development process to expand the production base and improve the quality and reduce the cost to foreign competition .

المقدمة

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول العالم على جمع كافة موارد وخبرات كل من القطاع العام والقطاع الخاص ليتولوا معا إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها ولقد أعطت كثير من الدول دور اكبر لنشاط القطاع الخاص مع وجود دور اقل للقطاع الحكومي من اجل الاستمرار في التطور الاقتصادي في بلدانهم إذ أدركت الكثير من هذه الدول الدور الفاعل للقطاع الخاص في الاستثمار في الموارد انطلاقا من إسهام هذه الاستثمارات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية كافة وعلى الرغم أن العراق عرف القطاع الخاص بمفهومه الحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر إذ استفاد منذ ذلك الحين من الإصلاحات التي طبقها الوالي مدحت باشا وما رافقها من إصلاحات على النطاق الصناعي وظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جميع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص الوطني في تحقيق تنمية وطنية متوازنة ولاسيما أن القطاع الخاص في العراق اتصف بالتذبذب في الاتجاهات التنموية والاستثمارية كما وحرم هذا القطاع من التطور والحصول على الخبرات التكنولوجية، نتيجة لعدم السماح له بالمشاركة مع مستثمرين أجانب . لذلك ظل دور القطاع الخاص هامشيا إلا في استثمارات صغيرة معتمد على دعم الدولة وسياساتها في توفير المواد الأولية.

ومن هذا المنطلق تم صياغة فرضية البحث والتي تنص على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص من خلال اعتماد مجموعة من الآليات والإجراءات التي من شأنها إن تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي وتضمن تطوره.

مشكلة البحث : تنطلق من كون القطاع العام لم يكن فاعلاً في النهوض بالاقتصاد العراقي بالرغم من كل الجهود والإمكانيات التي توفرت له لذا كان من المهم إيجاد السبل والسياقات التي تحقق عملية النهوض المنشودة، كما إن القطاع الخاص لم يكون الأداة الأكثر فعالية في التوجه نحو تحقيق هدف النهوض بالاقتصاد العراقي وهذا ما يتناقض مع التوجهات الحكومية في جعل القطـــاع الخاص مصدر قوة للاقتصاد العراقي وقطاع فاعل ومعول عليه في التنمية الاقتصادية.

هدف البحث : تهدف الدراسة إلى تحديد كيفه التوجه نحو القطاع الخاص من خلال (مجموعة من الآليات وإجراءاته) التي من شانها ترفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يعظم من قدرة الاقتصاد الوطني على الإيفاء باحتياجات الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومواجهة ارتفاع الاستهلاك المحلي والعمل كعنصر فعال في رفد الميزانية العامة للدولة و تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث : تبرز أهمية الدراسة من تقييم آلية عمل القطاع الخاص وتوجهاته نحو الاستثمار في كافة المشاريع التنموية في العراق مع تقديم إلية التوجه نحو إمكانية تبني إستراتيجية خاصة لتطوير عمل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وإبراز دوره بوصفه مشاركاً ومنافساً فاعلاً إلى جانب القطاع العام في رفع تنافسية الاقتصاد بما يتناسب مع ثروات العراق المتنوعة والفريدة .

منهجية البحث : لقد تم استخدام منهج التحليل الاقتصادي مع الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية أو التجريبية وباستخدام نماذج الانحدار الخطية واللوغارتمية وشبه اللوغارتمية لاختيار أفضل الصيغ لتقدير المعلمات للنماذج المختارة.

هيكلية البحث : ولأجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث فضلا" عن المقدمة و الاستنتاجات والتوصيات حيث تناول المبحث الأول القطاع الخاص من حيث مفهوم والنشأة فقد ُكرس لتحليل نشاط القطاع الخاص في العراق وخصائصه ، أما المبحث الثاني تناول آليات التوجه نحو القطاع الخاص من حيث إعادة هيكلة القطاع الخاص وإعادة تأهيل القطاع الخاص إضافة إلى متطلبات وشروط التوجه نحو القطاع الخاص في العراق أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل وقياس فاعلية تنشيط القطاع الخاص في العراق، اخذين بنظر الاعتبار خصوصية هذا الاقتصاد الذي يعتمد بشكل رئيسي على العائدات النفطية في تمويل اغلب قطاعاته وبشكل خاص القطاع العام الذي هيمن على اغلب الأنشطة الاقتصادية لمدة تجاوزت الثلاثة عقود المنصرمة، وتطبيق بعض النماذج القياسية على الاقتصاد العراقي من اجل قياس نشاط القطاع العام والقطاع الخاص العراقي من خلال استثماراتها للمدة موضوع الدراسة وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول / القطاع الخاص، المفهوم والنشأة

أولاً / مفـهوم القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص ابعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية ويعرف القطاع الخاص بأنه قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة، وكذلك يعرفه البعض بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي

يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص والشركات المساهمة، وفضلا عن ذلك بأنه الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشر[1].

هـــذا المعنى ينسحب كذلك إلى القطاع الخاص العراقي إلا إن هنالك بعض الاختلافات الواضحة بين الاقتصادات المتطورة و الاقتصادات النامية من ناحية دور الدولة وأثره على القطاع الخاص ففي العراق يظل القطاع الخاص قطاعاً يتداخل مره ويبتعد أخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعا لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية باعتبارها من الدول النامية وبالأجمال الكلي فأن الدول النامية ومنها العراق تتصرف مع القطاع العام من منطلق السيادة و تحقيق المنفعة العامة بينما تتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية وإستراتيجية التنمية فيها . من هنا نستطيع القول إن القطاع الخاص العراقي هو ذلك الاقتصاد العراقي الذي يديره رجال الأعمال العراقيون وأصحاب رؤوس الأموال من صناعيين وتجار ومزارعون وأصحاب المرافق الخدمية بالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمة لإستراتيجية التنمية في البلد ودعماً لهذا القطاع [2]. التعريف الإجرائي للقطاع الخاص (يمثل احد الأجزاء الرئيسية من أي نظام اقتصادي ويقوم بإدارة هذا الجزء الإفراد أنفسهم أو عن طريق الشركات المساهمة وان يكون هناك اتصال مفتوح باستمرار بين هذا القطاع وبين الهيئات الحكومية التي تتولى إدارة الاقتصاد القومي في بعض الظروف والأوضاع غير الاعتيادية)[3].

ثانياً / ثانيا: القطاع الخاص في العراق(النشأة التاريخية والتطور)

لقد لعب القطاع الخاص في العراق دورا هاما في تاريخ العراق الاقتصادي حيث عرف بمفهومة الحديث في القرن التاسع عشر مستفيدا من الإصلاحات التي طبقها الوالي مدحت باشا (1831- 1913) فالسياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة في تلك المرحلة كانت مبنية على أساس أساليب الاقتصاد الحر من خلال تطبيق آليات اقتصاد السوق والاعتماد على المشروعات الفردية بدرجة إن القطاع الخاص كان يلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي ولكن تحت رعاية القطاع العام مما أدى إلى تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد طبيعي إلى اقتصاد متنوع.

وقد اتسع دور القطاع الخاص في العملية التنموية عند تأسيس الدولة الحديثة في عشرينات القرن الماضي ، ففي عام (1923) أصدرت الحكومة العراقية قانون التعريفة الجمركية تضمن عدد من المحفزات والإعفاءات من الرسوم الجمركية مما شجع على استيراد بعض المكائن وإدخالها للعراق، فقامت عند ذلك بعض الصناعات البسيطة كما قامت الدولة بإصدار بعض التشريعات التي دعمت القطاع الخاص ومنها قانون المشاريع الصناعية رقم (114) لسنة (1929) ،الذي ساهم بتشجيع المستثمرين العراقيين . كما صدر عام(1933) قانون جديد للرسوم الكمركية تم بموجبه فرض رسوم كمركية متفاوتة على بعض السلع وزيادة نسبتها على بعضها الأخر بهدف توفير الحماية المناسبة للصناعة الوطنية وتشجيع القطاع الصناعي الخاص بالتوسع في تصنيع المواد الأولية الزراعية وتوفير السلع

[1] - علي منجلـي ، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ، أطروحة ماجستير، قسنطنية \جامـــعة منتوري،2007، ص 5.
[2] - كريم عبيس،واقع القطاع لخاص العراقي وسبل النهوض بة ، جامعة بابل/كلية الإدارة والاقتصاد،2010،ص5.
www.iasj.net/iasj?func= fu//tex&ald=52727
[3] - حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1967، ص 224 .

الصناعية الضرورية وتشجيع تصدير المنتوجات الوطنية إلى الخارج[1]، كما ساعد دخول المكننة إلى العراق في الثلاثينيات من القرن الماضي على تأسيس العديد من المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص التي اعتمدت غالبا على المواد الأولية المحلية، وأبرز هذه الصناعات: صناعة الاسمنت، صناعة الزيوت النباتية، الطابوق، مطاحن الحبوب، تعليب التمور، الصناعات النسيجية ، صناعة الجلود ، صناعة الأثاث المعدنية ، المشروبات، وغيرها من الصناعات وفي عام (1936) تم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي العراقي الذي أسهم بشكل واضح في تطور الصناعة، وفي عام (1940) انشطر هذا المصرف إلى مصرفين متخصصين، فتم تأسيس المصرف الصناعي بموجب القانون رقم (12) لسنة (1940)، الذي لعب دورا محوريا في تشجيع الحركة الصناعية بالبلد ،التي تنوعت لتشمل صناعات مهمة كصناعة الزيوت والنسيج والجلود . مما عزز من دور القطاع الخاص في العملية التنموية لتصل مساهمته في العام (1950) إلى بنحو (80%)من الناتج المحلي الإجمالي.

وكان للتوجهات الفكرية التي جاءت بعد ثورة عام 1958 دورا"كبيرا" في تهميش القطاع الخاص بحجة أنة قطاع مستغل .فقامت الدولة في العام 1964 بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة ، وظل القطاع الخاص مقتصر على الصناعات الصغيرة التي هي عبارة عن وحدات صناعية ذات رأسمال محدود وعدد قليل من العمالة .

لذلك تراجع دور القطاع الخاص كثيرا" خلال السبعينات والثمانينات وحاولت الدولة إعادة تنشيط هذا القطاع بخصخصة بعض المشروعات في العام (1987) ،وصدور قانون الاستثمار رقم (46) لسنة (1988) ، والقانون التجاري لسنة (1989) الذي هدف إلى تشجيع القطاع الخاص في زيادة مساهمته في النشاط التجاري وزيادة الفرص المتاحة إمام الوكالات التجارية والوسطاء التجار في المساهمة بعملية التنمية[1]. وبذلك أعيد فتح الباب إمام ولوج القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وبخاصة النشاط التجاري على اثر تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي ودخل القطاع الخاص وبقوة في النشاط التجاري وزاحم القطاع العام في هذا النشاط بعد عام 1991 إي بعد فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق فقد أضحت أغلبية المشاريع ذات صبغة تجارية على حساب المشاريع الاستثمارية التي كان هدفها تلبية الاحتياجات من السلع التي منعت الدولة من استيرادها بموجب قرار المقاطعة الاقتصادية وخاصة مستلزمات البطاقة التموينية .

في إطار ما تقدم في الفترة الأولى والثانية نستنتج بان القطاع الخاص إثناء هذه المراحل لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يظهر بالمستوى الذي يمكنه من إن يلعب دورا بارزا في دفع معدلات النمو الاقتصادي . إذ تعرض وعلى مدى أربعين عاما إلى هزات عنيفة وتقلبات في السياسات ومضامين لتشريعات قانونية غير واعدة عززت تفتيت الملكية وأبعدته عن أنشطة اقتصادية دون أخرى.

إما في عام (2000) فقد أسهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة فعالة في القطاع الزراعي وملكية دور السكن والخدمات الشخصية بنسبة 100% لعام 2000 وقطاع النقل والمواصلات 95.6% وتجارة الجملة والمفرد (82.3%) والبناء والتشييد(77.5%) في حين كان إسهامه ضعيف جدا في قطاع البنوك والتأمين(9%) كما لا نجد هناك إي إسهام له في قطاع النفط

[1] - ماري حمزة علوان، سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، 2001، ص 73.

[1] - احمد عمر الراوي ،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم ،2009 ،ص 321-322.

الخام والكهرباء والماء في تلك المدة . وبعد ذلك فقد شهدت مرحلة الانتقالية بعد عام 2003 انتكاسة جديدة للقطاع الخاص العراقي نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة إما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ،ومن خلال ذلك اخذ هذا القطاع فرصة في عملية التنموية وإعادة الأعمار بادرت الدولة في تحديد دعائم ستراتيجتها التنموية لثلاث سنوات(2007-2010) جاعلة من إعادة الحيوية للقطاع الخاص دعامة أساسية من دعائم ستراتيجيتها الثلاثة وذلك من خلال اعتباره القطاع الأهم في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم ايراداتة ومدخراته وهذا ما جاءت بها الخطة التنمية (2013-2017) [2].

ثالثا: خصائص القطاع الخاص

إن أصحاب أفضلية القطاع الخاص في تنمية المجتمعات يرون أن أهم ميزة يمتاز بها القطاع الخاص هي السرعة في الإنجاز والإبداع والقدرة على الريادة والابتكار، بحيث يرون أن تدخل الدولة بشكل مباشر في الإنتاج يؤدي إلى إعاقة القوى البشرية داخل الوحدات الاقتصادية العامة، لوجود عدة أسباب نفسية واجتماعية واقتصادية وغيرها كانعدام الحافز على المنافسة ولهذا فإن القطاع العام في معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية حول المشاريع الصناعية وغير الصناعية الناجحة إلى القطاع الخاص والذي يعزف عن المخاطر في بداية النشاط أو التنمية، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة1.

ومما لا شك فيه فان هناك نقاط القوة والضعف لدى القطاع الخاص ومن نقاط القوة هي القدرة على التجاوب السريع مع عوامل العرض والطلب، وتوفير حافز الربح لتحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام الموارد، والمساهمة في العبء الضريبي لتمويل الخدمات العامة..الخ .في حين نقاط الضعف لدى القطاع الخاص تمثل إمكانية الكسب المفرط من خلال الاحتكار في حال ضعف التنافسية في السوق، والتركيز على الأثر المباشر(الربح والخسارة) وإهمال الآثار غير المباشرة الناتجة عن الاستثمار (كالأثر على البيئة)، وعدم تكافؤ المعلومة بين المنتج والمستهلك (صلاحية المنتج، الكلفة الحقيقية ... الخ) وقصر الأفق الاستثماري الذي يسعى إليه القطاع الخاص لتحقيق العائد، فيعزف عن الاستثمار في مشاريع ذات مردود طويل الأمد لصالح مشاريع تحقق الربح السريع.

وتعتبر أهم عوامل نجاح القطاع الخاص في كثير من البلدان – حسب رأي بعض الاقتصاديين في النقاط التالية[2]:

1- وضوح الهدف للقطاع الخاص حيث ان له هدف واحد هو الربح الأقصى وليس له أهداف أخرى.
2- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال، مما يخفض إنتاجيته.

2 - خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 ، وزارة التخطيط لسنة 2009،ص176-177.

[1] - عبد الله بوصنبورة: اتجاهات عمال القطاع العام الصناعي نحو الخصخصة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية ،1998، ص 42.

[2] - محمود عبد الفضيل: القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 ، ص90.

3- السلوك العقلاني والتدبر في العملية الإنتاجية.
4- التمتع بالديناميكية والحيوية.
5- المنافسة وسرعة الانجاز.
6- المساهمة في سد الحاجة لبعض المنتجات.
7- النهوض بمهام القطاع الإنتاجي الموكل للنشاط الخاص بكفاءة وتنظيم عاليين.

ومن هنا فنجاح القطاع الخاص بواسطة مؤسساته إلى السماح له في المشاركة في التنمية بمختلف مجالاتها، لهذا يرى معظم المفكرين والكتاب والسياسيين ضرورة وجود دور لكلا من القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء، فلكل منهما دوره في تحقيق التنمية والعدالة .

المبحث الثاني/ آليات التوجه نحو القطاع الخاص

أولا: إعادة هيكلية القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

لهذا شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولا في اقتصادات العالم نحو المزيد من التحرر والانفتاح في ظل انحسار دور الدولة واتساع دور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي وا إزالة القيود علية أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة المحلية والإقليمية إذ فرضت هذه المستجدات على السياسات الاقتصادية الإفادة من معطيات التحول الجديدة وان تكون مؤثرة فيه .إذ أن أحد الأركان الأساسية لعملية التقدم الاقتصادي هو تصحيح الأختلالات الهيكلية ، من خلال الصناعة والتي تعد الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية ، إذ عن طريقة يتم تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية[1] . ومن هذا المنطلق على الدولة التي تريد تحقيق عملية تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع أن تجيد إدارة هذه الإلية من خلال عمليتين مترابطتين : الأولى هي حسن إدارة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق ، والثانية هي حسن إدارة عملية الإصلاح الاقتصادي

ومن خلال ذلك أن فرص إعادة هيكلة القطاع الخاص في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية تبرز كالأتي[1] :

1- التحرر والانفتاح السريع وتحول إلى اقتصاد السوق في ظل انحسار دور الدولة واتساع دور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي وإزالة القيود عليه أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة المحلية والإقليمية، فيفرض ذلك تحديا جديدا" وخطيرا" إمام الشركات في معظم دول العالم ، وخاصة في الدول العربية ،تحديا" يتطلب تعزيز القدرة التنافسية للشركات من اجل التمكن من

[1] عمرو محي الدين، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، 1975، طبعة 1، بيروت ،ص 339.

[1] إبراهيم سليمان المهنا ، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون الدول الخليج العربية خيارات وبدائل، دراسات إستراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد 21 ،1998، ص 42.

المحافظة على حصتها في الأسواق المحلية والدخول إلى الأسواق العالمية ،وان عملية إعادة الهيكلة هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك.

2- التقارب الذي حدث في نظم إدارة الاقتصادات العربية ،إذ أصبح معضمها يتبع نظام الاقتصاد الحر بجانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج اصطلاحات اقتصادية أدت إلى نجاح العديد منها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وسعت لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ، في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مناخ وتحرير أسعار صرف العملات وإتباع سياسات تصحيح الأسعار .

3- تنمية الموارد البشرية في ظل التحولات في الاقتصاد الوطني فضلا عن ثورة المعلومات والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا مما يعزز ضرورة التأهيل الفني والتدريب المهني بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات على الاستخدام التكنولوجيا المتقدمة وفي هذا المجال يأتي دور الدولة في القطاع الخاص في انتهاج سياسة للعلوم التكنولوجيا تعمل على توفير القدرات .

4- إنشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الأخيرة، يدعم تنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي ،وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الصادرات . بالإضافة إلى تحسن في قطاع المعلومات التجارية وإتاحتها للمصدرين العرب ، فيسهل ذلك مهمة التعرف على الأسواق العربية واحتياجاتها .

5- زيادة الوعي لدى المسؤولين ورجال الإعمال والمستثمرين على مختلف المستويات ، لأهمية إعادة هيكلة القطاع الخاص ، ليقوم بدور تنموي ريادي جنبا إلى جنب مع القطاع العام مما يشجع على إصدار القوانين والنظم التي تحدد إجراءات الدمج وشروطه وتشجيعها .

ثانيا : إعادة تأهيل القطاع الخاص

تتضمن عملية إعادة تأهيل القطاع الخاص تبني نظم التطوير والتجديد وتحسين الأداء ورفع كفاءة الإنتاج ومواصفاته وتنويعه والتوسع في الاستثمار في القطاعات التي تتمتع بمزايا نسبية تؤهلها للمنافسة المتكافئة في الأسواق الداخلية والخارجية ،والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها ،والسعي لاقتحام الأسواق الخارجية ،والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ،على إن يتم ذلك في بيئة اقتصادية مشجعة ومحفزة ، ترتكز على تعديل الهياكل الاقتصادية والقوانين التي تراعي الظروف المستجدة ، أي إن إعادة التأهيل تتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات من قبل القطاعين العام والخاص بحيث يكمل بعضهما بعضا. واهم هذه السياسات والإجراءات وهي كما يلي[1]:-

1- تعزيز المناخ الاقتصادي العام ، من حيث البيئة القانونية والبنى الأساسية والخدمات ،والقوانين والسياسات المرتبطة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها، بشكل يحقق وفورات

[1] – انظر:
-احمد حسين الرفاعي ، محمد هشام خواجكية ، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج : التحديات والفرص، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 94 ،1994،ص18.
- الخطة التنمية الوطنية ، وزارة التخطيط للسنوات (2013-2017) ، ص 86- 87.

اقتصادية للمشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص ، وتامين أسباب النجاح والنمو والربحية على المدى البعيد .

2- توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المجالات الإنتاجية المولدة لفرص العمل كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي .

3- وضع الإطار التشريعي والقانوني المنظم لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل القيام بحوار متواصل بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف تركيز اهتمام الدولة على دعم القطاع الخاص ، ومشاركته في وضع برامج الدعم التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص وتنفيذها،بحيث تصبح الدولة شريكا" طبيعيا" للقطاع الخاص لمساعدته في خلق شركاته والقيام بالدور القيادي في تخطيط مستقبلة.

4- ضرورة توفير التمويل الطويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تخفيض نسبة الفائدة على الإقراض والمساعدة على إيجاد رؤية واضحة تعمل على تشجيع التكتلات وخلق كيانات اكبر قادرة على التنافس والاندماج بين هذه المشاريع .

5- تطوير أسواق رأس المال المحلي وإيجاد قنوات للاقتراض الطويل الأجل عن طريق إصدار السندات لتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات الخاصة لقطاع البنية الأساسية.

ثالثا: متطلبات وشروط التوجه نحو القطاع الخاص في العراق

إن متطلبات التوجه نحو القطاع الخاص في العراق يتطلب الكثير من الشروط التي تؤدي إلى تطوره[1]:-

1- تحسين الأداء والخبرات المؤسساتية والفردية المسؤولة عن إدارة الشؤون التنمية والنفط وتفاعلاتهما مقارنة بدول العالم والعمل على الاستثمار عوائد النفط بقطاعات الإنتاج السلعي قدر الإمكان .

2- تهيئة البيئة الاستثمار وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية السليمة وإنشاء صناديق الاستثمار لتشجيع وتعبئة إمكانيات وقدرات هذا القطاع دعما للاقتصاد الوطني.

3- تشريع بعض القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما يسهل من إمكانية تعظيم هذا الدور وعدم الانتقاص من قدراته التنافسية .

4- محدودية القدرات الائتمانية للجهاز المصرفي التخصصي مما قيد من إمكانيات الإقراض والاقتراض من قبل القطاع الخاص لتمويل أهدافه الاستثمارية . وحد من فاعلية المصارف الاختصاصية مما يتقصى تطوير هذه القدرات .

5- تخلف سوق العراق للأوراق المالية وابتعادها عن القواعد والأسس المالية المتطورة والمعتمدة دوليا مما اضعف من قوة المركز المالي للمستثمر العراقي مما يتطلب تطوير هذه الأسواق .

6- ارتفاع سعر الفائدة يعد قيدا نقديا على حركة الائتمانات المقدمة للقطاع الخاص لإغراض استثمارية من قبل المصارف الحكومية مما يستوجب المراجعة الدائمة للسياسة النقدية .

---

[1]- انظر الى:
-خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 ، مصدر سابق، ص 178.
-علي خضير ، الخصخصة وضرورات التحول إلى للاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 العدد2 2010، ص 168.

7- الاعتماد على أنظمة الحماية والدعم المقدمة من قبل الدولة بدلا من أنظمة المنافسة مما جعل القطاع الخاص العراقي يسقط من حساباته وقراراته الاستثمارية معايير الكفاءة والمنافسة وهذا يتطلب الإصلاح الشامل.

8- خلو برامج الإصلاح الاقتصادي من المتطلبات الاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية اللازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة مما حد من إمكانية البدء بعمليات الخصخصة أو الاندماج ما بين المؤسسات العامة أو الخاصة وان كانت هناك بداية فستكون بعيدة عن المعايير الاقتصادية والمحاسبية والمالية والقانونية السليمة في ظل غياب هذه المتطلبات .

9- قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية للقطاع الخاص مما أسهم في تردي موقعه التنافسي محليا وإقليميا ودوليا.

10- ضعف القاعدة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية للقطاع الخاص مما عمق من انعدام قدرته على استيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كإحدى عناصر المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وعلى هذا الأساس فان عمل القطاع الخاص في العراق بكفاءة وفعالية عالية فلابُدّ من توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك انطلاقا من العناصر التالية[1]:

أ- **التشاور بين القطاعيين الخاص والعام :** تعد شراكة القطاعين العام والخاص نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات الاقتصادية والاجتماعية من اجل الوفاء باحتياجات التغير التقني والاقتصادي المتسارع مما يتيح فرصة لتخفيض كلف المشاريع ، كما أن الدولة تضطلع بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات، حيث أن إجراء المشاورات بين الهيئات الحكومية المعنية بتوفير المناخ الملائم عن طريق السياسات والإجراءات الموضوعة من جهة والقطاع الخاص المعني بالنشاط والتفاعل في الحياة الاقتصادية في ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب- **الاستقرار السياسي والأمني :** يعد الاستقرار السياسي والأمني داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية، إذ لا يمكن للنشاط الاقتصادي والتجاري أن يزدهر من دونه، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبرا بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فعدم الاستقرار السياسي والأمني يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.

[1] - عبد الحسين محمد العنبكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق،مركز العراق للدراسات ، 2008، ص 50.

ت- **وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب:** ان الإطار التشريعي والقانوني هو المنظم لمبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص حيث يسهم في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد والمجتمع، حيث أنه يمس المؤسسات والشركات (إنتاجية كانت أو خدماتية) بصفة مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية والإدارية، أو بصفة غير مباشرة من خلال آثاره على مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات، وعلية فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواكب مع التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا تجنبا لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية[1].

ث- **معالجة الفساد والمحسوبية :** لمنع تأثير هذه الظواهر التي اتسعت في السنوات الأخيرة مما يجعل من الصعب ممارسة أي نشاط اقتصادي سليم في ظل هذه الأجواء.

ج- **إعطاء الأفضلية للقطاع الخاص ومساهمته :** من خلال رسم حدود واضحة ومدروسة لهذا الدور وطبيعته وآفاقه والمجالات التي يفترض أن يمارس نشاطه فيها .

ح- **الإسراع في أعمار وإيجاد البنى التحتية :** أن هذا العامل يتيح لهذا القطاع النجاح في أداء دوره إذ يسهم في تخفيض كلف الإنتاج وتخفيض الإرباح كما و يسهم في تطور نشاط القطاع الخاص، وتلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات وقنوات الصرف الصحي والمياه دورا هاما حيث أنها تعد من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي.لذلك فهي تتيح لهذا القطاع النجاح في أداء دوره إذ يسهم في تخفيض كلف الإنتاج وزيادة الإرباح .

خ- **تنشيط الاتحادات المهنية والنقابات :** من أمثال اتحاد الصناعات العراقي، اتحاد المقاولين واتحاد الغرف التجارية العراقية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومحاولة تكوين كيان اقتصادي عراقي للمشاركة في مشاريع إعادة أعمار العراق.

د- **إقامة حوار بناء بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات الصلة :** للإسهام في تعديل القوانين والأنظمة اللازمة لتسهيل الاستثمار في القطاع الخاص.

ذ- **شروع الحكومة بمهام الإصلاح :** تبسيط الإجراءات الحكومية، هيكلة المصارف المملوكة للدولة، منح القروض الصغيرة، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إصلاح سوق العراق للأوراق المالية، السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإحياء الروابط التجارية الإقليمية، إيجاد الهيكل المؤسسي اللازم لخلق التنافس في النشاط الاقتصادي.

ر- **إيجاد مناخ تنافسي :** لان تطوير القطاع الخاص وزيادة إسهامه ودوره يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط وتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة[1].

عليه فمن الضروري إقامة مناخ استثماري جديد وقطاع خاص نشط وفعال يدعم التنمية ويعمل على تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع ، والتي يمكن تحقيقها من خلال حسن

[1] - بودخدخ كريم ،رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ، جامعة محمد الصديق بن يحي ،2011،ص12.
[1] - سوسن كريم الجبوري ،، الخصخصة وسيلة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2009 ، ص 160.

تنظيم الأسواق التنافسية وإفساح الطريق أمام الأعمال الحرة ودعمها. وعلية فقد اعتمدت الحكومة العراقية في البداية على تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بالتشاور التام وبالتنسيق مع مؤسسات واتحادات القطاع الخاص، ومع النقابات العمالية لاحقا، وعلية ستتخلى الدولة تدريجياً عن دور المخطط والمنظم والمالك الرئيسي والمستثمر والمنتج الحالي إلى دور الراعي الحريص على دعم وتسهيل تطور القطاع الخاص في العراق[1].

المبحث الثالث

تحليل وقياس فاعلية تنشيط القطاع الخاص في العراق

لغرض تحديد فاعلية التوجه نحو القطاع الخاص تم اعتماد المتغيرات الداخلية والخارجية التي نعتقد بأهمية تأثيرها في إلية التوجه وحسب ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث تم استخدام المتغيرات المستقلة (التوضحية) المتمثلة بتكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص والزمن والمتغير الوهمي ،إما المتغير التابع(المعتمد) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ، وفي مجال التقدير تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لكونها تعطي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة ، وقد تم اعتماد الصيغة الوغارتمية المزدوجة ومعامل تحديد (R2) الذي يقيس القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار المقدرة وكذلك استخدام اختبار (F) لمعرفة المعنوية الإجمالية لنموذج فضلا عن استخدام اختبار (T) لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5 %) ودرجة حرية (19) معينه كذلك تم استخدام الاختبارات القياسية مثل اختبار الارتباط الذاتي اختبار (D.W) والتي تم الاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول والشكل (1). وفيما تقدم سيتضح إن القيم التقديرية لأي نموذج قابلة للشك بسبب أخطاء المعاينة لذلك تم أجراء هذه الاختبارات على دالة الناتج المحلي للوصول إلى أفضل النتائج.

تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (1990 - 2013) بالأسعار الثابتة 100= 1988 (مليون دينار)

السنوات	تكوين رأس المال الثابت		الناتج المحلي الإجمالي
	استثمارات القطاع العام	استثمارات القطاع الخاص	
1990	2203.1	14969.0	29711.1
1991	277.1	3205.8	10682
1992	521.7	767.6	14163.5
1993	571.6	1568.6	18453.6
1994	313.2	1349.6	19164.9
1995	251.6	580.2	19571.2
1996	109.2	306.0	21728.1

[2] – هيئة المستشارين: إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030، 2014 ، ص 25.

26342.7	609.1	514.8	1997
35525.0	1216.4	694.6	1998
41771.1	1521.7	1234.9	1999
42358.6	2242.1	2596.7	2000
43335.1	3442.3	4238.3	2001
40344.9	5915.2	2726.7	2002
26990.4	3682.6	4851.6	2003
41607.8	3042.3	4023.8	2004
43438.8	2330.5	8417.5	2005
47851.4	3735.6	16838.9	2006
48510.6	2570.6	54002	2007
51716.6	2453.2	97033.7	2008
54720.8	4032.1	55166	2009
57925.9	6993.5	10840.8	2010
64159.9	7669.8	11169.7	2011
71680.8	12365.4	14562.9	2012
75685.7	45071.5	21535.8	2013

المصدر:- وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية،قسم - الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية للسنوات(1990-2013). تم تقدير القيمة المفقودة لسنة 2003 لا نها غير متوفرة .

شكل (1) :تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص والناتج المحلي الإجمالي في العراق

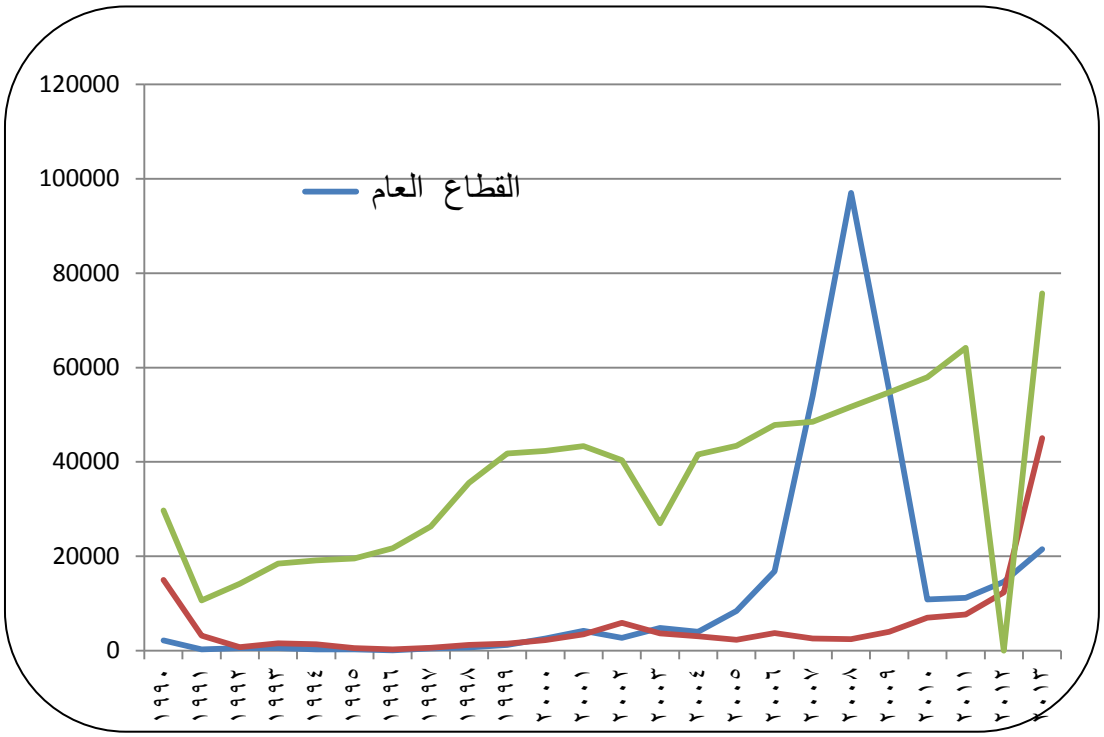

المصدر :من أعداد الباحثة.

1- توصيف وعرض وتحليل النتائج لدالة الناتج المحلى الاجمالى

تعتبر مرحلة توصيف من أهم المراحل لإعداد النموذج الاقتصادي القياسي ، حيث يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التوضحية) والمتغير التابع (المعتمد) وفق منطوق النظرية الاقتصادية.

ومن اجل صياغة نموذج قياسي لتوضيح مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد أجراء محاولات عديدة لتقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاختبار الإحصائي للبيانات على البرنامج الإحصائي الجاهز (spss) حيث تمت المفاضلة بين هذه المحاولات واختيار الدالة التالية :

$$\ln Y=-54.746+0.047\ln X_1+0.124\ln X_2+0.032X_3 - 0.279x_4$$

t (-2.007) (0.963) (2.220) (2.314) (-2.571)

$R= 0.93$

(1990- 1992) (2003-2008)

$R^2= 0.84$

$\bar{R}^2 = 0.87$

DW=1.358

Y/ الناتج المحلي الإجمالي

X_1 / القطاع الخاص

X_2 / القطاع العام

X_3 / الزمن

X4 / المتغير الوهمي

يتضح من المعادلة التقديرية أعلاه إن أشارات المعلمات المقدرة منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية أي إن العلاقة طردية بين المتغيرات المستقلة للاستثمارات في القطاع الخاص (X1) والقطاع العام (X2) والزمن(X_3) والمتغير الوهمي(x_4) مع المتغير التابع للناتج المحلي الإجمالي (Y). وهذا يعني إن أية زيادة في الاستثمارات في القطاع العام و الخاص ستزيد من الناتج المحلي الإجمالي ،ما عدا المتغير الوهمي (X_4) الذي جاء مخالفا" لمنطق النظرية الاقتصادية لظهور أشارة المعلمة (سالبة) في الدالة وليست موجبة وكان ذلك بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي أنفة الذكر ، مما أدى إلى اختلال في بيانات السلسلة الزمنية وحدوث فوارق كبيرة بين سنة وأخرى في الأرقام فكانت معلمة المتغير سالبة ،وذلك بسبب الأحداث وتعطل القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مع ثبات بقية العوامل الأخرى .

وعلى الرغم من ذلك فإذا ازدادت الاستثمارات في القطاع العام بنسبة (100 %) فان هذا سيؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12%) في حين لو حدثت زيادة في الاستثمارات في القطاع الخاص بنسبة (100 %) فان هذا سيؤدي إلى حدوث زيادة أيضا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4%) فقط ،من هذه الأرقام يتضح انخفاض تأثير استثمارات القطاع الخاص قياسا باستثمارات القطاع العام على زيادة الناتج المحلي الإجمالي لعموم مدة الدراسة .

والنتائج كما جاءت في البرنامج الإحصائي الجاهز (spss)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.934[a]	.873	.846	.204	1.356

a. Predictors: (Constant), lnخاص, d4, السنوات, lnعام

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.444	4	1.361	32.653	.000[b]
	Residual	.792	19	.042		
	Total	6.236	23			

a. Dependent Variable: lnناتج

b. Predictors: (Constant), lnخاص, d4, السنوات, lnعام

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-54.746-	27.271		-2.007-	.059
	d4	-.279-	.108	-.265-	-2.571-	.019
	السنوات	.032	.014	.434	2.314	.032
	lnعام	.124	.056	.451	2.220	.039
	lnخاص	.047	.049	.102	.963	.348

ثانيا:اختبارات النموذج :

أ. التقييم الإحصائية:

1. **اختبار (t) :** من خلال مقارنة قيمة (t*) المحتسبة مع (t) الجدولية لمتغيرات النموذج بمستوى معنوية (0.05) ظهر بأنه (t* > t)،لذا نقبل الفرض البديل $H_1 : bi \neq 0$
ونهمل فرض العدم $H_0 : bi = 0$ مما يدل على معنوية كافة معلمات النموذج .

2. اظهر **معامل التحديد (R^2) (0.84)** والذي بلغت قيمته **(0.84)** ان القوة التوضيحية للمتغيرات المستقلة (الاستثمار القطاع الخاص ، والاستثمار العام،والزمن ،والمتغير الوهمي) في النموذج تفسر أثرها على المتغير التابع بنسبة (84%) من الناتج المحلي الإجمالي في العراق ،أما المتبقي والبالغ (16 %) فيعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ أثرها في النموذج المدروس.
3. **اختبار معامل التحديد ($\overline{R}^2$)** يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للنموذج ، وذلك لكون معامل التحديد قريباً جداً من معامل التحديد المعدل البالغ (0.87).

1- **اختبار (F) :** من خلال مقارنة F* المحتسبة مع F الجدولية يتبين ان قيمة F* المقدرة حوالي (32.69) فعند مقارنتها مع قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية 5% ودرجات حرية (19) والبالغة (3.07) وهذا يعني ان (F*)المقدرة اكبر من قيمة (F) الجدولية ، لذا نرفض فرضية العدم التي تقول ان المتغيرين المستقلين ليس لهما تاثيراً معنوياً على المتغير التابع (Y) ونقبل بالفرضية البديلة التي تقول ان للمتغيرين المستقلين تاثيراً فعالاً ككل على المتغير التابع .

ولذا نقبل الفرض البديل $H_1 : bi \neq 0$

ونهمل فرض العدم $H_0 : bi = 0$ مما يعني معنوية العلاقة الدالية ككل .

ب. التقييم القياسي :

إما بالنسبة لاختبار داربن – واتسن (D.W) فقد بلغت القيمة المحتسبة (1.356) وبما إن هذه القيمة تقع مابين (0.803) و(1.527) أي أنها تقع بين (dL)و (dU) وهذا يعني أنها تقع في منطقة

عدم الحسم فيمكن قبول النتائج، إضافة إلى المتغيرات التي لها تأثير مباشر ولها قوة تفسيرية للمتغير المعتمد مما يؤكد بان المعالم المقدرة غير منحازة ، أي إن يتم تقدير المعالم بموجب هذا النموذج .

ت. التقييم الاقتصادي:

أما من الناحية الاقتصادية فان المعلمات المقدرة تعبر عن مرونة المتغيرات المستقلة بالنسبة لكل متغير ، حيث نستنتج من ذلك بان العلاقة طردية بين كل من الاستثمارات في القطاع العام والاستثمارات في القطاع الخاص مع الناتج المحلي الإجمالي ، وان تأثير الاستثمارات في القطاع العام هي اعلي بكثير من تأثير الاستثمارات في القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بسبب ان القطاعات الأساسية المكونة لرأس المال الثابت هي القطاعات السلعية المتمثلة بالنفط الخام والتعدين والمقالع والكهرباء والماء إلى جانب خدمات التنمية الاجتماعية التي تقدمها الدولة (كالصحة والتعليم والصرف الصحي) هذا مما يفسر هيمنة القطاع العام على القرار الاقتصادي، بما في ذلك القرارات المتعلقة بسياسات التشغيل الكلية (أو على مستوى كل قطاع) فلا يمكن لقطاع الخاص ان يمتلك أية قدرة للتأثير في النمط أحادي الجانب لصنع القرار الاقتصادي في العراق وبالتالي فأنه لا يمتلك أية قدرة على فرض تصوراته بصدد طبيعة سياسة التشغيل التي تتسق مع مصالحه ، والتي يفترض بصناع القرار أخذها بنظر الاعتبار ، على الرغم من ذلك فان تأثير كلا المتغيرين المستقلين منخفضة من الناحية الإحصائية فمعلمة الاستثمار الخاص (b1) تشير إلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمتغير الاستثمار الخاص، وان قيمة هذه المعلمة البالغة (0.047) أي أنها اقل من الواحد الصحيح فيه قليلة جدا إذ إن حسب النظرية الاقتصادية هي قيمة موجبة وهذا مطابق لمنطق النظرية إي كلما ازداد الاستثمار الخاص بنسبة (100%) زادة الناتج المحلي الإجمالي زيادة قدرها (0.047) وكذلك الاستثمار في القطاع العام ان الزيادة بنسبة (100%) في الاستثمار القطاع العام سيؤدي الزيادة في الناتج زيادة قدرها (0.124) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى كما ذكرناه سابقا ،ويرجع هذا الانخفاض إلى حرب الخليج الثانية وحالة الحصار وهذا ما ساهم في ضخ الاستثمارات الكبيرة من قبل القطاع العام العراقي منذ التسعينيات ولكن لم ينعكس تأثيرها بصورة أفضل على الناتج المحلي الإجمالي للقصور في مسارات تلك الاستثمارات والغاية منها، لذلك فان القطاع الخاص لم يحظ بأهمية ملحوظة نتيجة لهذه الظروف وما أفرزته تلك الظروف من واقع مؤلم على نشاط ذلك القطاع ، وكان بالإمكان للحكومة العراقية إن تتبنى في بداية هذه المرحلة مثل بقية الدول سواء المتقدمة أو النامية سياسة واضحة للخصخصة من اجل الإفادة بشكل أفضل من استثمارات القطاع الخاص العراقي وتفعيله بشكل أفضل. وعلية لا يزال القطاع العام الدور المتميز في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وذلك لاستمرار تبوؤ القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الصعبة ، فعلى الرغم من التأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي إلا إن انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد.

الاستنتاج:

1- إن المشروعات الخاصة تسعى بصورة دائمة إلى خفض التكلفة وتحسين جودة الأداء فان تشجيع القطاع الخاص على أداء دورة في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف من العبء الملقى على عاتق الدولة لذلك ان القطاع الخاص له أهمية كبيرة في تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للمنشات

والمنظمات والمشروعات العامة مما يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة .

2- يتبين من النموذج على إن القطاع العام العراقي مستمر في هيمنته على مجمل النشاط الاقتصادي وان علاقته طردية وبشكل كبير مع الناتج المحلي الإجمالي في حين استثمارات القطاع الخاص كانت طردية ولكن بشكل ضعيف بالمقارنة مع القطاع العام .

3- ضآلة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص العراقي في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بسبب التحديات والتدهور الأمني وعدم الاستقرار وتدني كفاءة البنية التحتية الأساسية والضرورية .

4- إن تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية.

5- يعـد الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الأساس اللذان يشكلان بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي ، ففي الجانب الاقتصادي لابد من العمل على كل ما يحقق الاستقرار الاقتصادي كالسياسة النقدية وفرص الاستثمار والطاقة الاستيعابية والمنافسة وغيرها ، إما في الجانب السياسي لابد من دعم وتشجيع السياسات اللازمة لإشاعة جو الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين.

التوصيات:

1- خلق بيئة استثمار مناسبة ومستقرة سياسيا وامنيا" واقتصاديا لضمان مشاركة المستثمر العراقي والأجنبي من القطاع الخاص للاستثمار بصورة فاعلة ودون تخوف أو تردد في القطاعات الاقتصادية.

2- في ظل الظرف الراهن والتوجه الحالي للدولة أن تدرك على أن دور مؤسساتها ووزاراتها هو التسهيل لا التوجيه والتدخل في ميادين القطاع الخاص كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وان على الدولة إشراك كل فعاليات القطاع الخاص في إقرار خططها وبرامجها.

3- فسح المجال إمام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والعمل على زيادة إسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد ، الأمر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية .

4- المشاركة الفاعلة مع الحكومة في تنفيذ إجراءات إعادة هيكلة الشركات العامة وتسهيل الشراكات مع القطاع الخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه .

5- الاهتمام بالمصارف من كافة النواحي لأهميتها في تمويل المشاريع الاقتصادية .

6- ضرورة وجود إطار وطني من القوانين والمواثيق التي تشكل الأرضية لجذب وتشجيع الاستثمارات .

7- المساهمة في وضع السياسات والآليات والاستراتيجيات والمشاركة في متابعة تنفيذها لحسم الانتقال على مراحل مبرمجة زمنياً إلى اقتصاد السوق.

8- دعوة الدولة لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع قاعدة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته من أجل المنافسة الخارجية.

المصادر :

1- الكتب:

1- إبراهيم سليمان المهنا ، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون الدول الخليج العربية خيارات وبدائل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،العدد21،1998.

2- احمد حسين الرفاعي ،محمد هشام خواجكية ، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج : التحديات والفرص، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد،94،1994.

3- احمد عمر الراوي ،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم ،2009 .

4- حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1967.

5- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ،ط1، بيروت،1975 .

2- البحوث وتقارير:

1- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 ، وزارة التخطيط لسنة 2009.

2- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2013 – 2017 ، وزارة التخطيط لسنة2013 .

3- سوسن كريم الجبوري ،، الخصخصة وسيلة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2009.

4- عبد الحسين محمد العنبكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق،مركز العراق للدراسات،2008.

5- علي خضير ، الخصخصة وضرورات التحول في للاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد2، 2010.

6- علي منجلـي ، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ، قسنطنية \جامـعة منتوري،2007.

7- كريم عبيس،واقع القطاع لخاص العراقي وسبل النهوض بة ، جامعة بابل/كلية الإدارة والاقتصاد،2010. الموقع الالكتروني
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=5272

8- محمود عبد الفضيل، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،1990.

9- ماري حمزة علوان، سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، 2001.

10-هيئة المستشارين ، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030،2014.

3- الرسائل :

1- عبد الله بوصنبورة: اتجاهات عمال القطاع العام الصناعي نحو الخصخصة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية ،1998.

2- بودخدخ كريم ،رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، رسالة ماجستير ،جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،2011.